



من يقول لجيوب المفسدين احتشمى؟ ١ نساء يرفعن دعوى قضائية ضدوزارة شؤون المرأة ومجلس الوزراء لمخالفتهما الدستور



نشرة أخبار الساعة التاسعة... صباح الخير يقول المذيع (يتنحنح ...اح ...اح)، ويضيف "اليوم من عام ٢٠١٢ شهدت بغداد افتتاح اكبر ناطحة سحاب بـ٦٠ طابقا، خلال ٣ أشهر فقط من العمل المتواصل، وتضم ٦٠٠ شقة سكنية، وعددا من المطاعم والنافورات الراقصة على الموسيقي، كما يضم المبنى ملعبا للتنس في الطابق العلوي، وسيكون أول الزائرين للمبنى عددا من المعتقلين والسجناء الذين تم حبسهم بالخطأ عن طريق "المخبر السري"، كسفرة ترفيهية واعتذار من وزارة (....) للمعتقلين... كما قام - والكلام للمذيع - وزير (....) بإسكان ١٠ آلاف عائلة متعففة، ومن المهجرين، والذين فقدوا منازلهم أثناء العمليات المسلحة في مجمعات سكنية واطئة الكلفة وبأقساط تمتد لخمسين عاما.

وأكد سيادته أثناء تجواله بين العوائل:

تم التنسيق مع الصحة لبناء مستشفيات

بسعة سريرية تناسب عدد السكان، وهي

تعمل بالتأمين الصحى وتتوفر فيها كل أنواع

الأدوية ويمكن إجراء العمليات الصغرى

والكبرى على يد أفضل الأطباء... وقد منعنا

منعا باتا اخذ الإكراميات والرشوى"! ... ومن

جانب أخر - والحديث ما زال للمذيع - انتهت

وزارة (....) من ربط جميع المنازل في البلاد

بمنظومة كهربائية جديدة تضمن استقرار

التيار في أكثر الأوقات استهلاكا للطاقة!

وكانت الوزارة قد غيرت كل خطوط النقل

والمحولات الكهربائية في المناطق السكنية

بأخرى الكترونية لا تعطب في وقت المطر

أو مع ارتفاع درجات الحرارة، وعوضت كل

أصحاب المولدات الأهلية بمكافآت تشجيعية

لأنها لم تعد بحاجة لوجودهم .. فاصل

ونعود... يظهر شعار القناة التلفزيونية

وصوت نسائى يقول "بعد الفاصل: وزارة

(.....) تنصب سيطرات لحل مشاكل

المواطن في كل التقاطعات والأحياء السكنية

...والمواطن يتجول في العاصمة حتى ساعات الصباح (على راحته)"! ... بعد

الإعلان يعود المذيع "تم اليوم رفع جميع

الإشارات المرورية من شوارع العاصمة بعدما

انتهت (.....) من إكمال مشروع المترو و ٤٠

نفقا و٦٠ مجسرا، ورحب المواطنون بفكرة

وجود مطبات اصطناعية في الشوارع لأنهم

كانوا قد شكوا قبل فترة من سرعة بعض

المتهورين في القيادة لاسيما وان الشوارع

مفتوحة وعريضة وخالية من الزحامات"! ...

والأن مع حالة الطقس،يقول المذيع : تتعرض

البلاد لموجة برد شديدة لذلك تهيب وزارة

(....) بعدم استخدام المدافئ النفطية خوفا

عليهم من الاحتراق أو الاختناق وتنصحهم

بتشغيل الكهربائية، كما أكدت الوزارة بأنها

ستوزع مدافئ جديدة وحديثة مصنعة في

العراق بعد أن انتعشت المصانع والمعامل

العراقية ...كما حثت وزارة (....) بسبب برودة الطقس المواطن على تناول الأطعمة

الساخنة والفواكه التي تحوى فيتامين سي

والمزروعة في المزارع العراقية النموذجية،

والابتعاد عن اللحم الهندي واستبداله

تحقيق الخدمات:

حلم أم كابوس؟

يسعل (عراقي) ويستيقظ من النوم..."أعوذ

باللحوم العراقية المدعومة"!

□ بغداد /وائل نعمة

بالله...انه كابوس ...يا ريت حقيقة "... هذه





الوزارات - كما يقول (عراقى) بعد أن استيقظ من حلمه الجميل و الذي تمناه أن يكون و اقعا تعانى آفة الفساد والرشاوى وضعفا في الانجاز، فالأمانة ما زالت عاجزة عن رفع النفايات من كل مناطق العاصمة والبلديات في المحافظات تغض البصر عن فقدان أحياء للمشاريع الخدمية، كما تتصدر البلاد قائمة أكثر الدول فسادا في تقرير منظمة الشفافية العالمية، والعاصمة العراقية من أسوأ المدن في العالم حسب تقرير منظمة ميرسير، والبلاد وحسب أعضاء في لجنة المال البرلمانية فقدت ٨ تريليونات دينار لم يعرف مصيرها خلال موازنة ٢٠١١، ونواب عراقيون يؤكدون أن حجم الفساد المالي والإداري في العراق يصل إلى ٢٢٩ مليار دولار، فيما سجلت لجنة النزاهة النيابية ٣٨ ألف قضية فساد، وقال مقرر لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني في وقت سابق: إن "الفساد في العراق وصل إلى مستويات عالية، وضعته في مقدمة أكثر دول العالم فسادا". وأن "أكثر من ٢٥ ألف موظف متورطون في قضايا فساد مالي، ٤٠ منهم يعملون في مكتب رئيس مجلس الوزراء". وقالت لجنة النزاهة النيابية، في وقت سابق، إن وزارات الكهرباء والتجارة والدفاع والداخلية تعد الأكثر فسادا من بين وزارات الدولة. وكانت لجنة النزاهة النياية قد أعلنت في وقت سابق عن أنها بدأت بفتح ملفات الفساد في وزارة الدفاع العراقية منذ عام ۲۰۰۳ ولغاية ۲۰۱۱، خاصة عقود التسليح، وعقود التغذية، وعقود التموين. وأشار النائب عن ائتلاف العراقية زياد الذرب إلى إن" وزارة الكهرباء بالإضافة الى وزارتى التجارة والدفاع تعتبر من أكثر الوزارات التى يوجد فيها فساد مالى وإداري".

الوزارات تشتت الانتباه! القائمة تطول بأرقام الفساد وضياع

الأموال، والوزارات والمسؤولون يحاولون

لفت انتباه الإعلام والمواطن إلى أشياء أخرى فهى تصدر أشبه ما يكون ب"أزمات داخلية الى الشارع حتى تغطي على فسادها، فهى تهتم بما أسمته بـ"الحشمة" ففي كتاب صادر عن إحدى المؤسسات الحكومية يؤكد ضرورة الالتزام بتوصيات اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالمرأة العراقية، حيث أكد الأمر الإداري أهمية الالتزام بالزي الرسمى للموظفة وعدم ارتداء ما يأتي:-

١ - البديات الضيقة والتنورات القصيرة. ٢ -عدم ارتداء البنطلونات الضيقة والستريجات والفساتين الواضحة المعالم. ٣- عدم ارتداء الأحذية الخفيفة .

٤- عدم ارتداء الملايس المزركشة و اللماعة. من جانبه، يقول السياسي جاسم الحلفي ل"المدى " بان الوزارات لو كان لديها منجز حقيقى لـ(قامت الدنيا ولم تقعدها)،ويؤكد الحلفى : ان الـوزارات تفشل في تقديم الخدمة للمواطن فتحاول إشغال الجمهور عن عجزها الواضح، فالأمية ترتفع في البلاد إلى ٥ ملايين، والمتسربون من التلاميذ إلى مليون فرد، و البنايات المدرسية تسقط على طلابها. ويشدد الحلفي على أن الأمور سيئة في البلاد بكافة المجالات فالمرضى يُعالجون في أربيل والسليمانية لان وزارة الصحة الاتحادية ليست لها القدرة، والأزمات تعصف بالبلاد من شبحة الكهرباء والماء وضبعف باقي الخدمات، إنهم - حسب الحلفي - يهتمون بالأمور الهامشية،وهو يقصد الوزارات والمؤسسات الحكومية التي وجدت من الضروري الاهتمام بملبس المرأة على وضع خطة للنهوض بعملها وإنهاء الفساد المالي والإداري في أروقتها.

ملابس الموظفات معقولة جدالا

الجدير بالذكر، أن معظم الموظفات وحسب تعسر عدد منهن في دوائر الدولة يرتدين ملايس اعتبادية لا تخدش الحياء لاسيما وان الشمارع العراقى لا يتقبل ملابس متحررة أكثر من المعقول .وتـرى النائبة أشواق الجاف: ان تحديد نوع الملابس ليس من اختصاص الوزارات،وإنما عليها أن تعلن ثورة تصحيحية على الأوضاع الخطأ وتوفير حلول جذرية لظاهرة الفساد وان تكون أنموذجا لباقي الوزارات.

الجاف وهي عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية تشدد على "أن من واجب الوزارات خدمة المواطن، والدوائر الحكومية تضم موظفين يجب أن يخدموا الجمهور ولا اعتقد أن ملابسهم تمنعهم من خدمة البلد "،والجاف تؤيد فكرة اللجوء إلى زي موحد ممكن أن يلتزم به الرجال والنساء على حد سواء.

"شؤون المرأة" تُخلَّى طرفها!

وكانت قد اتفقت وزارتا الدولة لشؤون المرأة والعدل على تشكيل لجنة فرعية للنهوض بالمرأة في وزارة العدل، كما بحث الطرفان سبل الارتقاء بواقع النساء في السجون. جاء



اشواق الجاف

ذلك خلال الزيارة التي قامت بها وزيرة الدولة لشؤون المرأة د. ابتهال كاصد الزيدى لوزير العدل حسن الشمري في وقت سابق في مقر

ويذكر الخبر أن تشكيل اللجنة في إطار جهود اللجنة العليا للنهوض بالمرأة التي ترأسها وزارة المرأة، حيث تؤكد ضرورة تشكيل لجنة فرعية في كل وزارة، لتساهم في تطبيق خطط وبرامج اللجنة العليا للنهوض

ورفض المكتب الإعلامي في وزارة المرأة إعطاء توضيح لـ"المدى" عن رأي الوزارة بالتعميم الذي صدر متحججا بعدم معرفته بالموضوع، بالمقابل وزعت الوزارة بيانا تلقت "المدى" نسخة منه، نفت فيه فرضها لأزياء معينة على الموظفات تتعارض مع الحرية الشخصية والمعتقدات الدينية، فيما أكدت أنها أوصت بتوجيه الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بالتزام الموظفات بالزى المناسب للعمل الحكومي، دون الإشارة إلى ألوان أو تصاميم معينة .وقالت الوزارة في البيان إن "وزارة الدولة لشؤون المرأة تنفى ما تناقلته وسائل إعلام مؤخرا تفيد بفرض الوزارة أزياء معينة على الموظفات تتعارض مع الحرية الشخصية والمعتقدات الدينية. وأضافت الوزارة أنها "تحرص على ضمان الحرية الشخصية وتدافع عنها وترفض أي شكل من أشكال التضييق على النساء بما فيهن الموظفات وتؤمن بحرية وتعدد الرأي والمعتقدات الدينية . "وتابعت أن "توصية اللجنة العليا للنهوض بالمرأة المنعقدة في الـ٢٢ من أيلول من العام الماضي ٢٠١١، نصت على توجيه الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بالتزام الموظفات بالزي المناسب للعمل الحكومي، دون الإشارة إلى ألوان أو تصاميم معينة، وتركت ذلك إلى المؤسسات وفقاً لطبيعة عملها"، مؤكدة أن "هذا السياق معمول به في أغلب دول العالم

المتقدمة إداريا. وأشارت الوزارة إلى أن "العديد من المؤسسات الحكومية قامت بإصدار تعليمات بشأن الزي المناسب للعمل، للرجال والنساء على حد سواء"، لافتة إلى أن "اللجنة أوصت بضرورة مراعاة الزي المناسب للعمل لكلا الجنسين، إلا أن توصيتها اختصت بالمرأة لأن مهامها تتعلق بشريحة النساء."

ودعت الوزارة في بيانها وسائل الإعلام إلى



"توخى الدقة في نقل الأخبار وتفسير قرارات الحكومة بحسن نية بعيداً عن التسييس"، مبينة أن "الأجدر الاهتمام بالتوصيات التي تصب في صالح المرأة."

يرجى عدم ارتداء الأحذية! من جانب آخر، أكدت عدد من النساء إجراءهن

دعوى قضائية ضد رئيس الوزراء لمخالفته الدستور، وضد الجهات المسؤولة عن التعميم الذي صدر عن لجنة النهوض بالمرأة العراقية، والذى ينتهك الحريات المكفولة بالدستور. وبينت الناشطة غادة العاملي أن بعض أئمة المساجد يقومون بزيارات خاصة لبعض الوزارات وفرض أزياء خاصة لهذا القسم أو ذاك والتثقيف لفصل المرأة عن الرجل في العديد من دوائر الدولة، واتهمت العاملي وزيرة الدولة لشؤون المرأة ابتهال الزيدى بالتستر على الكتاب الأصلي وجهة الصدور. بالمقابل، تشير بشرى العبيدي أستاذة القانون في جامعة بغداد الى ان التعميم الذي صدر حول ملابس المرأة في الدوائر الحكومية ابتدأ من قبل احد أعضاء لجنة النهوض بالمرأة، وهو ممثل وزارة النفط، مؤكدة ان اللجنة برئاسة وزيرة شؤون المرأة، طلبت تعميم هذا القرار بعد استحصال الموافقة من مجلس الوزراء .

العبيدي وهى ناشطة نسوية أيضا تقر بأنها وعددا من النسوة لا يفهمن بعض الصيغ التي جاءت في التعميم مثل عدم ارتداء الفساتين الواضحة المعالم وعدم لبس الأحذية الخفيفة، وتوضح "في السابق منعوا ارتداء الكعب العالي واليوم يمنعون نوعا آخر من الأحذية، ولا نعرف هل نذهب لدوائرنا ونحن

فصل النساء عن الرجال إلى الأبد!

المدارس الحديثة والرعاية الصحية والضمان

الاجتماعي وتوفير فرص العمل وتفعيل

دورها في صنع القرار في العراق.

من جانب أخر تعترض العبيدي على لفظ

"الاحتشام " مؤكدة بأنهن سيقمن برفع

دعوى ضد وزارة شيؤون المرأة ومجلس الوزراء الذي اقر التصويت على تعليمات

لجنة النهوض بالمرأة بدعوى السب والقذف،

مشيرة الى أن الوزارة تقف ضد المرأة،

فالوزيرة - حسب كلام العبيدي- ظهرت على

احدى الفضائيات وهي تؤيد ضرب الرجل للمرأة وتعدد الزوجات، متهمة الحكومة

بعدم الدفاع عن المرأة لان وزيرتها هي منفذة

لسياسة الحكومة التي تراها العبيدي بأنها

سياسية "ضد المرأة".

بالمقابل توضح الناشطة النسوية المعروفة هناء أدور بان لجنة النهوض بالمرأة ليست لديها خطة عمل، وهي تعمل بطريقة تبادل الرؤى بين ممثلى السوزارات، مؤكدة انه من "المخزي" أن تصدر اللجنة تعميما بهذه الصيغة الاستصغارية للمرأة العراقية.

أدور تؤكد أن الموضوع يتعلق بالثقافة الذكورية التى تريد أن ترجع المرأة إلى الوراء وهم بتحديدهم زي المرأة ينتهكون المادة ١٧ من الدستور العراقي التي تكفل الحريات الشخصية للمواطن العراقي، مشددة على ان وضع المرأة في العراق تراجيدي فهي لم تحصل على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، وحتى بنسبة ٢٥٪ من كوتة البرلمان نحصل على تراجعات فيها. ودعت الناشطة إلى حل وزارة شؤون المرأة لأنها لا تنصف تلك الشريحة التي تمثلها. وكانت قد حذرت بعض وسائل الإعلام خلال الأيام الماضية على لسان بعض الشخصيات الرفيعة في داخل الحكومة من ما أسمته بسموجة تشدد ديني" بدأت تسود في العديد من مؤسسات الدولة، وتحدثت عن إبعاد ٣ موظفات إلى خارج الأمانة العامة لمجلس الوزراء بحجة عدم التزامهن بالحشمة"، كما تذكر المصادر أن وزارة المرأة نفسها قامت بإجراءات فصل الجنسين في أقسامها.

الجدير بالذكر أن دعوى قد انطلقت في وقت سابق من بعض الجهات المتنفذة في الحكومة بضرورة فصل الجنسين في الجامعات العراقية، ما أثار ردود فعل غاضية لدى الطلاب والأسباتذة، متخوفين من تقسيم شوارع البلد في المستقبل للرجال وللنساء! هذا وتستمر الوزارات بإهمال واجبها وتصدر استمارات للكشف عن خصوصيات الموظفين كما حدث في الكثير من الدوائر الحكومية بدلا من إعداد قاعدة بيانات للعاطلين وإيجاد فرص عمل في وزارته "العائلية"!.

■ وزارات تصدر أزمات إلى الشارع للتغطية على فشلها

■ مؤسسات حكومية تسترك الفسساد وتهتم بملابس الموظفات!